ACT Arab CRISES Team
فريق الأزمات العربي

مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن
مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردن Jordan
MESC
Middle East Studies Center

أزمة العلاقات

السعودية ـ الإيرانية

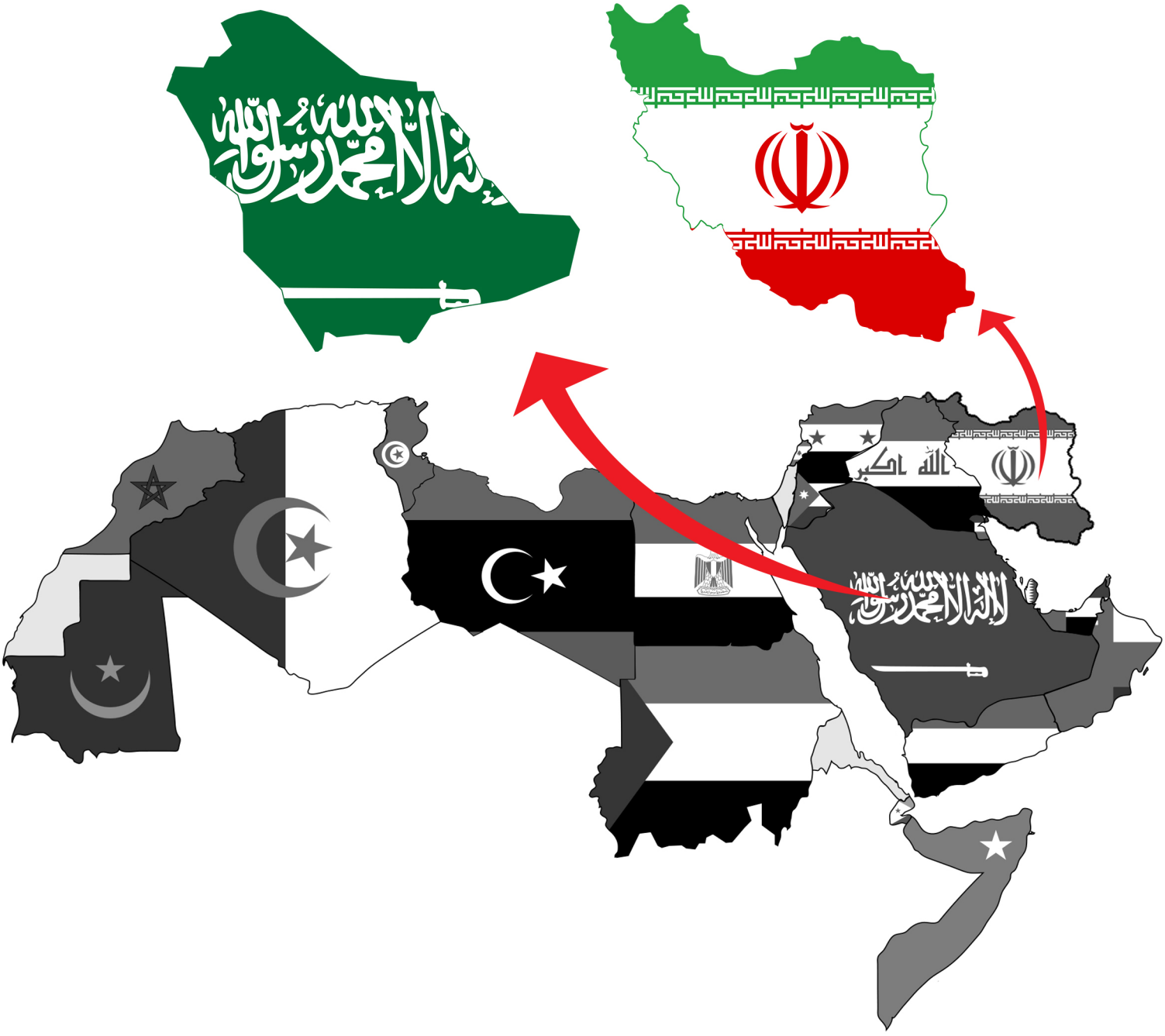

Issue No. 011
July 2016

العدد الحادي عشر
تموز/ يوليو 2016

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

أ .د. أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

أ. عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي أردني.

الفريق م. د. قاصد محمود/ الباحث الاستراتيجي.

د. عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

يتقدم فريق الأزمات بجزيل الشكر **للدكتور محجوب الزويري**- أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة قطر لإعداده تقديراً للموقف حول العلاقات السعودية- الإيرانية استفاد منه الفريق واقتبس أجزاءَ منه في إعداده لهذا التقرير.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	٣
أولاً: خلفية الأزمة وعناصر قوة طرفيها	٥
ثانيًا: أبعاد الأزمة والعوامل المؤثرة فيها	١١
ثالثًا: مواقف الأطراف من الأزمة السعودية- الإيرانية	١٤
رابعاً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات السعودية-الإيرانية	١٨
خامسًا: التوصيات	٢٣
سادساً: الملخص التنفيذي بالإنجليزية	٢٤

أزمة العلاقات السعودية- الإيرانية

الملخص التنفيذي

ارتفعت درجة التوتر في علاقات السعودية بإيران إثر قيام متظاهرين إيرانيين بحرق سفارة المملكة في طهران وقنصليتها في مشهد دون تدخل أجهزة الأمن الإيرانية، وذلك احتجاجًا على إعدام السعودية لرجل الدين السعودي "شيعي المذهب" نمر النمر أوائل كانون ثاني/ يناير ٢٠١٦، الأمر الذي دفع المملكة وبشكل مباشر إلى سحب سفيرها وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. ويتناول هذا التقرير **لفريق الأزمات العربي- ACT** أبعاد الأزمة في العلاقات السعودية الإيرانية، موضحًا خلفية الأزمة وعناصر قوة طرفيها، ومن ثم الأبعاد المؤثرة في الأزمة ومواقف الأطراف الفاعلة منها، كما يُفصّل في السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات السعودية الإيرانية، ويقدم في النهاية توصيات للمعنيين في هذه الأزمة وخاصة طرفيها الأساسيّن.

بدا واضحًا في خلفية الأزمة أن النفوذ الإيراني في المشهد السياسي العراقي، إضافةً إلى المشهدين السوري واللبناني، قد أعطى نقاط تفوق لصالح ايران، غير أن السعودية لم تكن على استعداد لقبول واقع النفوذ الإيراني في اليمن والذي يشكل جزءاً من الأمن الوطني السعودي تاريخيًا، وقد ساعد على تحول موقف المملكة التغير السياسي الذي شهدته المملكة بعد وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز وتسلم الملك سلمان للحكم في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥.

ويُوثق التقرير في توصيفه لعناصر القوة لدى طرفي الأزمة، بأن كلاً من السعودية وإيران تمتلك عناصر قوة استراتيجية جغرافية وسياسية وبشرية واقتصادية وعسكرية مكّنت كلاً منهما من تبوّء مكانة متقدمة في التصنيف العالمي للقوى الدولية.

كما يُجمل التقرير دوافع الأزمة السورية بعدة نقاط أبرزها: السياسي والأمني والاقتصادي والمذهبي. ففي البعد السياسي يذهب التقرير إلى أنه إثر اندلاع الربيع العربي ووصول موجة الأحداث إلى سورية، اتبعت إيران سياسة التدخل المباشر وتجميع كل أذرعها وميلشياتها في الجغرافية السورية، وتوسيع الدعم في العراق واليمن لمليشيات طائفية بشكل أكبر. وفي المقابل تقوم السعودية بدعم بعض القوى والأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، كما تقوم بشن حرب جوية وبرية بتحالف عربي في اليمن ضد مليشيات الحوثي حليف إيران وحلفائه من أتباع الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذين انقلبوا على حكومة اليمن وأسقطوها بقوة السلاح.

أما في البعد الأمني للأزمة فقد زاد استعداد واشنطن للتخلي عن الأنظمة الحليفة لها في المنطقة إثر ثورات الربيع العربي، مما زاد من مخاوف السعودية، من أن تتحول الولايات المتحدة إلى حليف يصعب الركون

إليه، وجاء الاتفاق النووي مع إيران في تموز/ يوليو ٢٠١٥، وظهور بوادر تشير إلى إمكانية التقارب بين واشنطن وطهران لتزيد من هذه المخاوف. ويُعدّ المجال الاقتصادي أحد أبعاد الخلاف السعودي-الإيراني، خصوصاً مع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران التزمت بالاتفاق النووي، الأمر الذي يترتب عليه رفع الولايات المتحدة وأوروبا للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بسبب الخلاف حول الملف النووي. وفي البعد المذهبي تدّعي إيران تمثيل المسلمين من أتباع "المذهب الشيعي" في كل العالم عبر المرجعية الدينية، فيما تتبنى السعودية الإسلام الذي يوصف بالسني، وقد انعكس هذا التمثيل في سياساتهما الخارجية.

ويُقدم التقرير أربعة من السيناريوهات المتوقعة لأزمة العلاقات السعودية الإيرانية؛ أولها استمرار المواجهة السياسية والتصعيد الإعلامي ودعم الوكلاء في الحروب الأهلية (جمود الأزمة على ما هي عليه)، وثانيها التصعيد والمواجهة المباشرة، وثالثها، التهدئة وتبريد الأزمة، وآخرها التفاهم والانفراج وانتهاء الأزمة.

وبالرغم من التوتر في الأزمة بين الطرفين، غير أن وصولها إلى المواجهة العسكرية المباشرة لا زال بعيداً، لارتباطه الوثيق بأبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية مكلفة لكل منهما، كما أن ثمة خشيةً من قبل كلا الطرفين أن يضعف أحدهما الآخر لصالح أطراف أخرى كإسرائيل التي تتوق لوضع أقدامها على رمال الخليج العربي! وهو ما سيشكل تهديداً للأمن القومي لكل منهما، ناهيك عن تزايد فرص انفجار الصراع الاقتصادي المتعلق بأسعار النفط والإنتاج، الأمر الذي قد يهدد الوضع الاقتصادي لكلا الطرفين. ولذلك **يتوقع الفريق** أن يعبر حل الأزمة بمرحلتين: الأولى، التبريد والتهدئة وفق السيناريو المطروح، والثانية، التوصل إلى تفاهمات مرحلية ربما تكون أقل من عودة العلاقات الطبيعية أو التعاون فيما بينهما، ولكن على أقل تقدير السماح بحل بعض الأزمات القائمة مع بعض التعنّت المؤقت كما في الحالة اليمنية والسورية، وهو ما يسعى الطرفان لتحقيقه (أي سيناريو التفاهم والانفراج) ولكن بشروط تخدم مصالحه، لما له من انعكاسات متحققة إيجابية على كلا البلدين سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، وانعكاساته المهمة المتوقعة على المستوى الإقليمي.

ومن أجل زيادة فرص تحقق هذا السيناريو (التهدئة ثم التفاهم والانفراج) **يقترح تقرير فريق الأزمات العربي** عدداً من التوصيات لمختلف الأطراف، ومن أبرزها: التزام الطرفين حالة من التهدئة ووقف التصعيد السياسي والتحريض الإعلامي، من أجل تهيئة الظروف للقيام بمبادرات إيجابية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتعبئة الطائفية المعقدة. وبذل جهود وساطة إقليمية ودولية من قبل الأطراف المعنية بإنهاء الأزمة وباستعادة الاستقرار الإقليمي والخروج من حالة الفوضى، لجمع الطرفين على طاولة حوار يتم فيه مناقشة القضايا الخلافية العالقة، ويقترح كلٌّ من تركيا وباكستان للعب هذا الدور. واتخاذ إجراءات مناسبة بتنسيق وسطاء لمواجهة التصعيد والتحريض الطائفي، ومنع المتشددين في الطرفين من نشر خطاب وثقافة الكراهية.

أولاً: خلفية الأزمة وعناصر قوة طرفيْها

أ. خلفية الأزمة

ارتفعت درجة التوتر في علاقات السعودية بإيران إثر قيام متظاهرين إيرانيين بحرق سفارة المملكة في طهران وقنصليتها في مشهد دون تدخل أجهزة الأمن الإيرانية، وذلك احتجاجًا على إعدام السعودية لرجل الدين السعودي "شيعي المذهب" نمر النمر في ٢٠١٦/١/٢، الأمر الذي دفع المملكة إلى سحب سفيرها وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في ٢٠١٦/١/٣. وقد كشف قطع العلاقات عن حجم الأزمة بين البلديْن وغياب الثقة بينهما، كما ألقى بظلاله على مجمل العلاقات السياسية في المنطقة، وعلى أدوار الطرفيْن في كل من سوريا واليمن والعراق، حيث تتدخل قوات إيرانية وسياسيون إيرانيون في شؤون هذه البلدان الثلاثة.

تفاجأت إيران، التي تنظر إلى نفسها مع المملكة العربية السعودية بوصفهما لاعبيْن إقليمييْن، بالقرار السعودي وتعاملت معه بطريقة غاضبة، وقد ظهر ذلك في تصريحات المسئولين الإيرانيين وتعليقات الصحافة الرسمية، وتزامن هذا الغضب الإيراني مع اتخاذ دول عديدة خطوات تصعيدية ضد إيران بدأت باستدعاء السفراء ووصلت إلى حدّ قطع العلاقات كما فعلت السودان، ويظهر في خلفية مشهد الحشد الإيراني الإعلامي والتصريحات التي تزامنت مع الخطوة السعودية، توقيع الاتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين) وألمانيا.

إن لتوتر العلاقات السعودية- الإيرانية تاريخاً طويلاً، حيث مرت العلاقات بينهما بحالات من المدِّ والجزر، إلا أن تقرير فريق الأزمات العربي هذا سيقتصر في تحليله على التطورات الأخيرة في علاقات البلديْن، والتي شكلت ذروة التوتر في علاقاتهما، ومهدت الطريق نحو احتمال تفاقم أكبر تمثل في القرار السعودي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

ورغم أن الرياض كانت على معرفة بالنشاط الإيراني في اليمن، وبسعي طهران إلى تحقيق اختراقات في جنوب الجزيرة العربية عبر بوابة الشرق الإفريقي، لا سيما من خلال النشاط السياسي الإيراني في أريتريا، غير أن الرياض اكتفت بالانتقاد الإعلامي والسياسي، وشكل هذا الانتقاد استمراراً لحالة الغضب السعودي الممتدة منذ عام ٢٠٠٣ حيث أدى الاحتلال الأميركي للعراق إلى وقوعه تحت النفوذ الإيراني القوي.

وقد أعطى النفوذ الإيراني في المشهد السياسي العراقي، إضافة الى المشهدين السوري واللبناني، نقاط تفوق لصالح ايران، غير أن السعودية لم تكن على استعداد لقبول واقع النفوذ الإيراني في اليمن والذي يشكل جزءاً من الأمن الوطني السعودي تاريخيا، وقد ساعد على تحول موقف المملكة التغير السياسي الذي شهدته المملكة بعد وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز وتسلم الملك سلمان للحكم في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥، وهو

الذي أنهى حالة السلبية في التعامل مع عدد من ملفات المنطقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بملف تزايد النفوذ الإيراني.

وقد ظهرت طهران في وضع ملتبس، فمن جهة كانت تأمل أن يلعب حكم الملك سلمان دوراً في تحسين العلاقات بين البلدين، لكن في الجهة المقابلة كانت لديها نظرة غير إيجابية لتسلم الملك سلمان للسلطة، حيث ساد البيئة السياسية والإعلامية الإيرانية الحديثُ عن أزمة في الأسرة الحاكمة، الأمر الذي قد يضاعف ما تراه إيران من أزمة النظام في المملكة العربية السعودية[١].

ب. ميزان القوى السعودي–الإيراني

تمتلك الدولتان عناصر قوة استراتيجية جغرافية وسياسية وبشرية واقتصادية وعسكرية مكّنت كلاًّ منهما من تبوّء مكانة متقدمة في التصنيف العالمي للقوى الدولية، حيث احتلت إيران المرتبة الحادية والعشرين فيما جاءت السعودية في المرتبة الرابعة والعشرين من بين ١٢٦ دولة شملها التصنيف (Global Force Power- GFP)[٢] الذي تم تصميم نموذجه وفق المكونات الأساسية لعناصر قوة الدولة، وبرغم أن هذا التصنيف لا يُعبّر بدقة عن بعض السمات الخاصة المتعلقة بكل دولة، ولكنه يشير إلى أنهما قوتان إقليميتان كبيرتان، ودولتان متقدمتان في ميزان القوة، مما يجعل للصراع أو التقارب بينهما أثراً واضحاً في ميزان القوى الإقليمي والدولي.

١. سياسيًا نجحت السعودية عبر تاريخها ببناء علاقات وثيقة وتحالفات مصلحية مع دول الإقليم والقوى المؤثرة في العالم بدءاً من بريطانيا في بداية عهد المملكة ثم الولايات المتحدة والدول الغربية، وحافظت

---

[١] انظر على سبيل المثال:
تشديد اختلافات خاندان آل سعود در پي شكست در جنگ يمن (تزايد الاختلافات داخل الأسرة الحاكمة السعودية بعد الهزيمة في اليمن)، شفاف، ٢٠١٦/٥/٧، في:
http://www.shafaf.ir/fa/news/321929/%D9%81%D8%B1%D8%B2%D9%86%D8%AF-%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%DB%8C%D9%86-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%B2%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

وانظر أيضاً:
زلزله سياسى در حاكميت آل‌سعود (زلزال سياسي في حكم آل سعود)، تسنيم، ٢٠١٦/٥/٩، في:
http://www.tasnimnews.com/fa/news/1394/02/09/725539/%D8%B2%D9%84%D8%B2%D9%84%D9%87-%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%DA%A9%D9%85%DB%8C%D8%AA-%D8%A2%D9%84-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF

[٢] انظر: http://www.globalfirepower.com

على مستوى معقول من العلاقات مع منظومة الدول الشرقية إبان الاتحاد السوفييتي، وبعد ذلك مع الصين ودول أمريكا الجنوبية .

كما نجحت السعودية سياسياً بإثبات مكانتها القيادية في المنظومات الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربي والجامعة العربية؛ والدولية كمنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة عدم الانحياز، إضافة إلى حضورها الفعّال في الأمم المتحدة وعلاقاتها شبه المستقرة والثابتة مع غالبية أعضائها، مستفيدةً من قوتها الاقتصادية المتمثلة بالنفط وقوتها الدينية كحاضنة وحامية للحرمين الشريفين.

وقد ظلت السعودية في مقدمة حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها على الدوام، وما زالت بالرغم من اختلاف وجهات النظر إزاء بعض ملفات المنطقة، وتمكنت السعودية من خلال هذه القوة السياسية من بناء تحالف عربي إسلامي دولي على مستويين: الأول في حربها لإعادة الشرعية إلى اليمن ٢٠١٥، والثاني في حملتها المعلنة على الإرهاب في ٢٠١٦، وقد نجحت السعودية بتوظيف الدبلوماسية لخدمة مصالحها، واستقطبت دعما وتأييداً إقليمياً ودولياً مؤثراً لعدد من مواقفها.

وقد تركزت السياسة السعودية في بناء علاقاتها على الأبعاد القومية والدينية والجغرافية والاقتصاد والنفط، وأصبحت الدولة الخليجية والعربية الأكثر حضوراً ونفوذاً، والدولة الإسلامية القوية القادرة على بناء تحالفات استراتيجية مع القوى الإسلامية الكبرى، وخصوصاً السنية منها مثل تركيا وباكستان.

أما إيران فقد كانت سياساتها متغيرة سواءَ مع دول الإقليم أو العالم لأنها كانت تعتبر نفسها الدولة الإقليمية الأقوى، وخاصة بعد نجاح ما عرف بالثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، والتي حوّلت إيران من دولة علمانية إلى دولة إسلامية ولكن ببعد طائفي، مما دفع الكثير من دول العالم لقطع أو تحديد علاقاتها معها، وتحولت إيران إلى دولة "راعية للإرهاب" في التصنيف الغربي والدولي بسبب علاقاتها ببعض المنظمات المسلحة التي مارست أعمالاً عنفية في عدد من دول العالم، وذلك قبل تحولها إلى دعم حركات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين لاحقا، مما جعلها دولة غير مرغوب فيها في نظر عدد من الدول الغربية، ولكنها استطاعت أن تحافظ على علاقات جيدة مع الصين وروسيا وبعض الدول، مستفيدةً من حالة التنافس في المصالح بين هذه الدول والدول الغربية خاصة بعد أن فرض الغرب عليها حصاراً سياسياً واقتصادياً لسنوات عانى خلالها الاقتصاد والشعب الإيراني.

وفي المقابل، تمكّنت السياسة الإيرانية من الصمود والتحول بعد سنوات إلى الفعل الإيجابي بالمفهوم الغربي عندما دعمت الغزو الأمريكي الغربي لأفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣، فنجحت بكسر الحصار السياسي، وتوصلت بعد مفاوضات مع القوى الكبرى إلى ما يعرف بالاتفاق النووي، والذي اعتبرته إنجازاً سياسياً هاماً، حيث يعتقد أنه سينعكس إيجاباً على مجمل الوضع الإيراني الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها الدولية.

وكان لإيران دور آخر مهم ومؤثر في ظل الربيع العربي حيث وقفت إلى جانب حلفائها في منع التغيير الديمقراطي إصلاحاً أو ثورة، ونجحت في كل من سوريا والعراق حيث تستمر الحرب الأهلية دون تحقيق إصلاح حتى في ظل الدمار والكوارث الإنسانية المفجعة بسبب هذه السياسة، فيما استغلت الفراغ الأمني في اليمن بتشجيع الإنقلاب على الربيع العربي ونتائجه السياسية عام ٢٠١٤، وأصبحت دولة إشكالية لدى شعوب المنطقة بعد أن بذلت جهوداً كبيرة في الإعلام لتحسين صورتها خاصة بدعم القضية الفلسطينية وحركات المقاومة ضد إسرائيل.

وتبدي إيران بعد توقيع الاتفاق النووي انفتاحاً سياسياً على العالم، وتَعرِض استعدادها للحلول السياسية لكافة القضايا خصوصاً مع الولايات المتحدة وروسيا ودول الجوار بما فيها السعودية، إلا أن السياسة الإيرانية لا تزال عاجزة عن إثبات استقلالية قرارها عن المرجعية الدينية العليا ومؤسساتها ذات النفوذ الواضح في إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، والتي ظهر بُعدُها الطائفي نهاية العام ٢٠١٥ جلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة والدبلوماسية السعودية والإيرانية نجحتا في أوقات عديدة في بناء علاقات حد أدنى منعت تفاقم الأزمات، إلا أن أحداث عام ٢٠١٦ المتلاحقة أوصلت هذه العلاقات إلى الحافة التي دفعت الدبلوماسية السعودية إلى اتخاذ قرارات حاسمة وفورية رداً على ما اعتبرته تصرفات غير شرعية وغير مقبولة من قبل إيران، فكان قطع العلاقات الذي فاقم الأزمة ووضع البلديْن في حالة المواجهة القابلة للتطور ما لم تجد تدخلاً إقليمياً أو دولياً فاعلاً.

٢. السكان: تمتاز إيران على السعودية بعدد سكان يعادل الثلاثة أضعاف؛ بواقع ٨٠ مليوناً لإيران مقابل ٢٧ مليوناً للسعودية، مما يمكّن إيران من التفوق في مجالات القوى العاملة الإنتاجية والدفاعية وغيرها، إلا أن ايران تعاني من عدم تماثل المكونات السكانية عرقيًا وطائفيًا، فأكثر من ٢٥% من سكان إيران من أصول عربية، وأكثر من ٥٠% من أصول غير فارسية، وأكثر من ٤٠% طوائف سنية، وغيرها، عدا أتباع الطائفة الشيعية، وبذلك فإن سكان إيران موزعون بين عدّة قوميات وطوائف.

في المقابل، فإن الغالبية العظمى من السكان في السعودية من العرب السنة، ولكن السعودية تعاني من زيادة درجة الاعتماد على العمالة الوافدة في الوقت الذي تُعدّ إيران مكتفيةً ذاتياً وقادرة على تصدير العمالة، وقد تمكنت إيران دائماً من امتلاك قوات مسلحة كبيرة وأيدي عاملة كبيرة متفوقة على محيطها الجغرافي العربي، إضافةً إلى السمات العملية والصلابة والخشونة التي يتمتع بها مواطنو إيران.

٣. جغرافياً: تمتلك كلا الدولتين خصائص جغرافية طبيعية مميزة من حيث المساحة والحدود والموارد والقوة الطبيعية، وتمتاز إيران بامتلاك أنهار وأراض خصبة أكثر من السعودية وسلاسل جبال تحميها طبيعياً، في المقابل تحتضن السعودية الحرمين الشريفين وتمتلك موارد طبيعية، ومن حيث الأرض، فهي أكبر بمساحة ٢,١٥

مليون كم٢ مقابل ١,٦٥ مليون كم٢ لإيران، إلا أن معظم أراضيها صحراوية، كما تمتلك الدولتان شبكات طرق جيدة وتفصل بينهما حدود بحرية تتمثل ببحر العرب والخليج العربي، والعراق براً. وعليه فإن العامل الجغرافي يخدم الطرفين من نواح ويشكل تحدياً للطرفين من نواح أخرى خصوصاً في حال اندلاع مواجهات عسكرية.

٤. اقتصادياً: تمتلك الدولتان عناصر قوة اقتصادية مميزة من حيث الموارد الطبيعية والقوى البشرية ورأس المال والقاعدة التكنولوجية والصناعية، إلا أن كليهما لديه ميزات ويعاني من ثغرات، فإيران تمتاز بضخامة الموارد البشرية والطبيعية وامتلاك قاعدة صناعية كبيرة وتكنولوجية متطورة مكّنتها من بناء منظومة صناعات ثقيلة ومتوسطة عسكرية ومدنية، إلا أنها عانت في سنوات الحصار من انحسار الموارد المالية مما انعكس على اقتصادها وخدماتها الاجتماعية والبنيوية، وعطّل الكثير من مشاريع التطوير والتحديث.

في المقابل فإن السعودية تمتاز باحتياطات نفطية أكبر وإنتاج نفطي يفوق ثلاثة أضعاف الإنتاج الإيراني، وقد استفادت السعودية من العقوبات الدولية والحصار المفروض على إيران، حيث أنفقت على البنى التحتية الصناعية والتكنولوجية والاجتماعية والخدماتية، ووفرت مخزونا احتياطيا عاليا من المال والسندات والذهب، ونفّذت مشاريع خدمية كبرى انعكست على مستوى الحياة والدخل الفردي وأظهرت علامات الرفاه والاستقرار على الشعب السعودي، كما تمكنت السعودية من فرض نفسها كقوة فاعلة في التحكم بأسواق النفط ومعدلات إنتاجه حيث إنها أكبر المنتجين في الإقليم.

إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وكذلك الكلفة العالية لإدامة الحروب وتعبئة الجيوش، وضعت الاقتصاد في كلا البلدين أمام تحديات كبيرة لا يمكن معها الاستمرار بوتيرة النمو الاقتصادي والخدماتي، وقد تكون السعودية أكثر قدرة على تحمل هذه الظروف والأعباء لامتلاكها احتياطات مالية كبيرة (٦٠٠-٨٠٠) مليار دولار، وإنتاجها لما يعادل عشرة ملايين برميل نفط يومياً. أما إيران ورغم احتمال استعادتها لحوالي ١٥٠ مليار دولار بفضل الاتفاق النووي، إلا أن هذا لن يكون كافياً في ظل هبوط أسعار النفط لتغطية تكاليف الحروب والتدخلات الخارجية وإنعاش الاقتصاد وخصوصاً الجانب الخدماتي الاجتماعي منه، إضافة إلى العقبات البيروقراطية التي قد تجعل هذا التدفق المالي بطيئا بما يتناسب مع حجم الحاجات الجارية.

جدول (١): مؤشرات ميزان القوى السعودي-الإيراني

المؤشر	السعودية	إيران
احتياط النفط	٢٦٩ مليار برميل	١٥٨ مليار برميل
إنتاج يومي	٩,٨ مليون برميل	٣,٢ مليون برميل
احتياطات مالية	٦٦١ مليار دولار	٩٤ مليار دولار

دين خارجي	١٦٠ مليار دولار	٧ مليار
قوى عامله	١١ مليون	٢٨,٥ مليون
مساحة	٢,١٥ مليون كم٢	١,٦٥ مليون كلم٢
حدود	٤٣٠٠ كلم	٥٩٠٠ كلم
شواطئ	٢٦٤٠	٢٤٤٠

المصدر: Global Force Power- GFP

٥. القوة العسكرية

وفق تقرير معهد جلوبال فورس بور[٣] تمتلك إيران قوات عسكريه كبيره الحجم يصل تعدادها إلى ٥٥٠ ألف جندي نظامي، إضافة إلى عدد غير محدد من الحرس الثوري، وقوات احتياطية بتعداد يصل إلى حوالي ١,٨ مليون، ولدى القوات البرية الإيرانية حوالي ١٧٠٠ دبابه و١٣٠٠ ناقلة جنود و٢٤٠٠ مدفع و١٥٠٠ قاذفة صواريخ متعددة، ويضم سلاح الجو ٤٨٠ طائره مجنحة، منها ٢٧٥ طائرة مقاتلة و٢٠٠ طائرة نقل إضافة إلى ١٤٠ طائرة عمودية وأكثر من ٣٠٠ مطار. وعلى صعيد آخر تضم القوات البحرية الإيرانية أكثر من ٤٧٠ قطعة بحريه مختلفة، و٣ موانئ و٣٣ غواصة و١٥ كاسحة ألغام وفرقاطة و٢٥٠ طائرة دورية ساحلية، وتبلغ النفقات الايرانية الدفاعية قرابة الـ ٧ مليار دولار سنوياً.

أما السعودية فلديها ٢٣٥ ألف جندي نظامي، عدا حرس الحدود وقوات الداخلية، وقوات احتياطيه محدودة بتعداد ٢٥ ألفا، ولدى القوات البريه السعودية ١٢٥٠ دبابة، و٥٥٠٠ عربة قتال وناقلة أفراد و٩٦٠ قطعة مدفعية و٣٢٥ قاذفة صواريخ متعددة، وعلى صعيد آخر يمتلك سلاح الجو السعودي ٧٢٥ طائرة مجنحة، منها ٥٠٠ طائرة مقاتلة و٢٢١ طائرة نقل و٢٥٠ طائرة عمودية مقاتلة، وغيرها، وأكثر من ٢٠٠ مطار. أما البحرية السعودية فتضم ١٣٥ قطعة بحرية مختلفة و٤ موانئ و٧ فرقاطات و٤٠ طائرة دورية ساحلية وتفوق النفقات الدفاعية السعودية الـ ٥٠ مليار دولار سنوياً.

وبذلك تعدّ إيران متفوقة عددياً في كل شيء ما عدا الطائرات المقاتلة وعربات القتال، وتتميز القوة الصاروخية الإيرانية بامتلاكها منظومة متكاملة ولجميع المديات (القريبة، والمتوسطة، والبعيدة)، وقاعدة صناعية محلية للصواريخ وباقي أنظمة القتال، أي إن قوة إيران المضافة تكمن في اعتمادها على نفسها في التسليح وبنسبة كبيرة جداً، في المقابل فإن السعودية تمتلك ترسانة جوية حديثة ومتطورة وشاملة وقادرة على

[٣] Global Force Power- GFP، بخصوص إيران، انظر: http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=iran، وبخصوص السعودية، انظر: http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=saudi-arabia

مواجهة التفوق العسكري الصاروخي الإيراني، كما تمتاز أنظمة القتال البرية والبحرية السعودية بالتفوق التقني والحداثة والمديات المتعددة ودقة الإصابة.

وبسبب أن الدولتين تمتلكان ترسانة عسكرية وإمكانات دفاعية وهجومية قتالية تجعلهما قادرتين على الدخول في حرب طويلة، وتستطيع كلا الدولتين أن توقع أضراراً اقتصادية وعسكرية بالدولة الأخرى، إلا أن أيًا منهما لا يستطيع أن يهزم الطرف الآخر عسكرياً لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجغرافيا، وميزان القوى، وكذلك الأطراف الأخرى المحتمل تدخلها في مثل هكذا حرب؛ سواء الدول التي ستكون جزءاً منها بحكم الجغرافيا واتفاقيات الدفاع أو الدول التي ستتأثر بها وبنتائجها، وخصوصاً الدول الكبرى منها، الأمر الذي يجعل من احتمالات اندلاع الحرب الشاملة منخفضة النسبة، كما يُقلِّل ذلك من احتمالات الحرب المحدودة المباشرة، ولكنه لا يُلغي المواجهات غير المباشرة ويُبقي فرصها قائمة، إلى أن تحسم الأمور بفعل تأثير الكلفة العالية والجهود السياسية وتطوير قاعدة مصالح مشتركة يقتنع بها الجميع.

ثانيًا: أبعاد الأزمة والعوامل المؤثرة فيها

ثمة أبعاد متعددة لأزمة العلاقات السعودية-الإيرانية، من أهمها:

١. **البعد السياسي**

تنتهج كلٌّ من السعودية وإيران سياسات إقليمية تعمل على الحدّ من نفوذ الأخرى في إطار رؤى محددة لكل منهما، فالسعودية تنظر إلى إيران بوصفها تهديدًا إقليميًا متزايدًا، تسعى إلى إثارة السكان من "أتباع المذهب الشيعي" في الدول العربية وتصدير مبادئ "الثورة" الإسلامية الإيرانية من خلالهم، ويعد السعوديون إيران سببًا للتأزيم المباشر في المنطقة.

أما الإيرانيون، فينظرون إلى السعودية على أنها تقمع المعارضين من "أتباع المذهب الشيعي" في المنطقة الشرقية من البلاد وفي بقية دول الخليج العربية، وتسعى للإطاحة ببشار الأسد حليف إيران، كما تسعى بشكل حثيث إلى كبح جماح النفوذ الإيراني في الإقليم الملتهب.

وفي إثر اندلاع الربيع العربي ووصول موجة الأحداث إلى سورية، اتبعت إيران سياسة التدخل المباشر (من خلال الحرس الثوري الإيراني) وتجميع كل أذرعها وميلشياتها في الجغرافية السورية (حزب الله، المليشيات العراقية، مليشيات أفغانية) في مقابل خلق مجموعة جديدة من المليشيات (حزب الله السوري)، وتوسيع الدعم في العراق واليمن لمليشيات طائفية بشكل أكبر. وفي المقابل تقوم السعودية بدعم بعض القوى والأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، كما تقوم بشن حرب جوية وبرية بتحالف عربي في اليمن ضد مليشيات

الحوثي حليف إيران وحلفائه من أتباع الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذين انقلبوا على حكومة اليمن وأسقطوها بقوة السلاح.

٢. البعد الأمني

زاد استعداد واشنطن للتخلي عن الأنظمة الحليفة لها في المنطقة إثر ثورات الربيع العربي، مما زاد من مخاوف السعودية، من أن تتحول الولايات المتحدة إلى حليف يصعب الركون إليه، وجاء الاتفاق النووي مع إيران في تموز/ يوليو ٢٠١٥ ، وظهور بوادر تشير إلى إمكانية التقارب بين واشنطن وطهران لتزيد من هذه المخاوف، وعزّزها لاحقًا السلوك الأميركي الذي حاول التأثير بتخفيف معارضتها للاتفاق النووي، وطالبها بالتعامل بحذر مع إيران تحسبًا لعدم الإضرار بالتزامات إيران الدولية بالاتفاق النووي.

وتعتبرالسعودية مخاوفها مبررة وتعزز ذلك نتيجة التحول في مسار السياسة الخارجية الأمريكية، خلال السنوات الأخيرة، فمنذ الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، رأت دول الخليج في خطوة التفاهمات الإيرانية-الأميركية والتعاون في الشأن العراقي تمكينًا لإيران في العراق، كما رأت أن تخفيف العقوبات ورفع بعضها عن إيران بعد الاتفاق النووي قد يتيح لإيران قدرة جديدة على تقديم مزيد من الدعم للمجموعات "الشيعية" في المنطقة[٤].

٣. البعد الاقتصادي

يُعدّ المجال الاقتصادي أحد أبعاد الخلاف السعودي-الإيراني، خصوصاً مع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران التزمت بالاتفاق النووي، الأمر الذي يترتب عليه رفع الولايات المتحدة وأوروبا للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بسبب الخلاف حول الملف النووي.

وفي الأثناء تلقَّت دول مجلس التعاون وعلى رأسها السعودية خسارة هائلة جراء انخفاض أسعار النفط، الخسارة ذاتها التي طالت إيران، ولكن دول مجلس التعاون تُعوَل في هذا المجال على عدة ميزات لا تمتلكها إيران، أبرزها ما تمتلكه دول المجلس من "صناديق سيادية" كفيلة بسد عجز الميزانية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وامتلاك دول الخليج لأقل كلفة إنتاجية لبرميل النفط في العالم، واستمرار دول مجلس التعاون وعلى رأسها السعودية بالمحافظة على مستوى إنتاج النفط وعدم خفضه، الأمر الذي يبقي أسعار النفط في مستوى منخفض نسبياً.

[٤]- توم بول، لماذا تتنافس إيران والسعودية؟، BBC عربي، ٢٠١٦/١/٤:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/01/160104_iran_saudi_rivalry

ولذلك فإن طهران المنهكة بفعل العقوبات الاقتصادية أساسًا والمستنزفة في سورية واليمن اقتصاديًا لا تمتلك قدرة دول مجلس التعاون بامتصاص صدمة أسعار النفط، ما يضع إيران في مواجهة عدة أزمات محتملة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وتفسر إيران السياسات السعودية بأنها متساوقة مع "الإملاءات" والمصالح الغربية عبر زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤثر على السعر، ولما كانت الموازنة الإيرانية تعتمد بما نسبته ٨٠% على العائدات النفطية، فإن التأثير البليغ سوف يصيب الاقتصاد الإيراني، الأمر الذي يؤكد على الدور الذي يلعبه النفط والسياسات المتعلقة به في الخصومة السياسية بين البلدين.

من جانب آخر، ترتبط أسعار النفط بمقدار ما يوفره من عوائد تُمكّن إيران من تحقيق أهداف سياسية، بعبارة أخرى فإن الاستمرار في خفض الأسعار يضاعف من فرص الأزمات في إيران لا سيما مع زيادة نفوذها السياسي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة الانتقادات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي ظهر جانب منها في مطالبات العاملين في مصانع حديد أصفهان بأن تتوقف حكومتهم عن الدفع في سوريا واليمن وأن تلتفت إليهم[٥].

إن تراجع أسعار النفط وتأثيراته على إ يران والعراق من شأنه أن يضاعف الخصومة بين هذيْن البلديْن وبين الرياض، لا سيما وأن نقص عوائد النفط من شأنه أن يكشف عورات السياسات الاقتصادية في البلدين، ويحدّ من التحركات السياسية الإيرانية في الخارج[٦].

٤. البعد المذهبي

تدّعي إيران تمثيل المسلمين من أتباع "المذهب الشيعي" في كل العالم عبر المرجعية الدينية، فيما تتبنى السعودية الإسلام الذي يوصف بالسني، وقد انعكس هذا التمثيل في سياساتهما الخارجية؛ إذ يشكل كل طرف تحالفات مع البلدان والحركات التي تشاطره أيديولوجيته، ويقدم الدعم لـ "مجموعاتٍ حليفة" في كلا البلدين؛ فطهران تدعم القوى "الشيعية" في الخارج، الأمر الذي أثار مخاوف الرياض بسبب النفوذ المتنامي وعالي النبرة لإيران، ولهذا أخذت في تقوية الروابط مع الحكومات "السنية". ومع أن الصراع السعودي-الإيراني هو في أساسه جيوسياسي إلا أنه يغلّف بغلاف مذهبي طائفي لحشد التأييد الشعبي والجماهيري وتجنيد المؤيدين في ميادين المواجهة كما هو الحال في كل من اليمن وسورية.

---

[٥] للمزيد انظر: https://www.youtube.com/watch?v=zlFxPC6ml0o

[٦] تشير بعض المصادر إلى أن إيران تنفق على النظام السوري ما يعادل ٦ مليار دولار سنويًا، للمزيد أنظر:
Iran Spends Billions to Prop Up Assad: http://www.bloombergview.com/articles/2015-06-09/iran-spends-billions-to-prop-up-assad

ثالثًا: مواقف الأطراف من الأزمة السعودية– الإيرانية

شكّل تفاقم الأزمة بين السعودية وإيران مصدر قلق مهماً للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، كما ألقت مواقف هذه الأطراف بثقلها في تحديد اتجاهات الأزمة ومحدداتها، وكان من أهم وأبرز هذه المواقف، موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا ومصر، حيث يمكن تبين المشترك في هذه المواقف وهو الاتجاه نحو احتواء الأزمة ومنع تفاقمها في ظل توجهات ودبلوماسية عالية، وخطط واستراتيجيات عسكرية وأمنية تتبناها هذه الأطراف في التعامل مع أزمات المنطقة المشتعلة في كل من سوريا واليمن والعراق وليبيا على وجه الخصوص، وفي سياق محاربة ومواجهة أو احتواء ظاهرة توسع وتمدد الجماعات الإرهابية المسلحة مثل تنظيم "داعش" في سوريا والعراق على وجه الخصوص وفي دول أخرى بشكل عام.

ولذلك اتسمت مواقف هذه الأطراف بالحذر، والعمل على منع التصعيد، ولكنها اتجهت في الوقت نفسه لإدانة إيران بخصوص الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، فيما تنتقد الولايات المتحدة وأوروبا إعدام السعودية لأحد علماء المسلمين من أتباع "المذهب الشيعي" من المواطنين السعوديين بناء على لوائح اتهام بالإرهاب، فيما رفضت روسيا حرق السفارة السعودية في إيران.

أما مصر وتركيا فاعتبرتا الإجراءات السعودية شئونًا داخلية، وأدانتا كذلك حرق السفارة السعودية في إيران وأعربتا عن تضامنهما معها في هذه الأزمة بطرق متعددة، لكن أيّا من هذه الدول العربية والإسلامية والغربية وروسيا (باستثناء بعض الدول الخليجية والسودان ولاحقًا الأردن) لم يقترح ولم يؤيد أي عقوبات ضد إيران أو ذهب لاتخاذ إجراءات ثنائية مباشرة، حيث كانت العلاقات الغربية والروسية مع إيران قد دخلت مرحلة اختبار جديدة في ظل الاتفاق النووي وما تبعه من رفع العقوبات الخاصة به، وكذلك تطور العلاقات التركية-الإيرانية على الصعيد الاقتصادي، وتنامي حالة التقارب المصري-الإيراني إزاء الأزمة السورية، وإلى حدٍّ ما اليمنية، ما يجعل مواقف هذه الدول بالقاسم المشترك سببًا مؤديًا لمنع تصاعد أي مواجهة عسكرية قريبة بين السعودية وحلفائها من جهة وإيران من جهة أخرى بشكل مباشر، وربما تعتبر المواجهات غير المباشرة في سوريا واليمن والعرا ق مجالًا متاحًا للتصعيد يُعوَض السعودية عن فرصة الضغط العسكري المباشر على إيران من قِبَلها، وهي تنشغل بحرب قاسية في اليمن بتحالف عربي، وتتوسع في دعم حلفائها في سوريا، وتقود تحالفًا إسلاميًا عسكريًا جديدًا ضد الإرهاب.

الموقف التركي

في ظل الدور الإيراني المعلن في الحرب ضد شعوب اليمن وسوريا والعراق فإن الأغلبية الشعبية والسياسية في تركيا وقفت ضد الموقف الايراني في أزمتها مع السعودية، بما في ذلك رد الفعل الإيراني على إعدام النمر، حيث يعتقد الكثيرون بأن "النظام الإيراني الذي قام بإعدام عشرات من العلماء والدعاة آخر من يحق له الحديث عن إدانة تنفيذ أحكام الإعدام السياسية"[٧] ، ولكن إيران في الوقت نفسه ترى أيضًا أن تركيا يجب أن تنأى بنفسها عن هذه الأزمة ولا تصطف مع أي طرف، وهو ما يشكل محددًا أساسيًا لموقف تركيا في الأزمة.

وجاء موقف الحكومة التركية من الأزمة متوافقًا مع هذا الموقف، حيث أعلنت وزارة الخارجية التركية في بيانها أن الاعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران أمر مرفوض، وهو ما أعرب عنه رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو ، ثم دعا في كلمته أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، السعودية وإيران إلى استخدام القنوات الدبلوماسية لتهدئة التوتر، كما عرض استعداد تركيا للتوسط بين الطرفين لحل الأزمة بالقنوات الدبلوماسية[٨].

من جهة أخرى ألمح نائبه إلى موقف حذر من الإجراءات السعودية إزاء "تنفيذ أحكام الإعدام" التي اعتبرها سياسية، ووصفها بأنها لن تسهم في تحقيق السلام في المنطقة[٩]، وهو ما فُسّر على أنه موقف مبدئي ع ام لا يتناقض مع موقف رئيس الوزراء بإدانة السلوك الإيراني إزاء البعثة الدبلوماسية السعودية، كما فُسّر بأنه محاولة لوقوف تركيا في موقع يسمح لها بالتوسط بين الطرفين، وهو ما يستهوي عادة صانعي السياسة التركية ورئيس الوزراء التركي على وجه الخصوص، وإن انتقده البعض بعدم الإشارة إلى أحكام الإعدام الأخرى في إيران في إطار الرفض المبدئي.

---

[٧] ترك برس، ٢٠١٦/١/٦، انظر: http://www.turkpress.co/node/17168

[٨] وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٦/١/٥، انظر:
http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%88-%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/501004

[٩] وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٦/١/٨، انظر:
http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86/502292

ويبقى التفسير المنهجي للسلوك التركي الذي يتقارب لدرجة التحالف مع الحكم الجديد في السعودية في عهد الملك سلمان بأنه سلوك دولة إقليمية رئيسية لها مصالحها الكبرى مع دولتيْن كُبريين في الإقليم مثل إيران والسعودية، وهو الذي تربطه مصالح استراتيجية وعلاقات متشعبة مع الطرفيْن خاصة على الصعيد الاقتصادي ما يدفعه إلى التوازن والحذر في موقفه من الأزمة، وهذا لا يُقلِّل من أهمية الموقف من دولة مسلمة "سنية" ثقيلة كتركيا إزاء أزمة إقليمية بين دولتيْن إسلاميتيْن وازنتيْن؛ إحداهما "سنية" والأخرى "شيعية".

الموقف الأمريكي

كشف الموقف الأمريكي من إعدام السعودية لمتهمين بأعمال الإرهاب، في ٢ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٦، حجم التوتر الكامن في العلاقات السعودية- الأميركية، في ظل توجهات أميركية جديدة في التعامل مع إيران بعد توقيع الاتفاق النووي، حيث حذرت أميركا السعودية من إعدام العالم الديني "الشيعي" السعودي لانعكاساته على توتر الأزمة الطائفية في المنطقة، ولتأثيره على جهود حل الأزمات القائمة في كل من سوريا واليمن ومحاربة تنظيم "داعش".

وتُظهِر المتابعات القريبة للموقف والسياسة الأمريكية تجاه الأزمة أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعادلة من ثلاثة متغيرات: الأول هو الاتفاق النووي الإيراني الغربي، والثاني هو السعي لتحقيق مصالحها وتلك المتعلقة بحلفائها من خلال احتواء أو حل الأزمات القائمة في المنطقة، والثالثة أنها لم تعد داعمة دائمة وكاملة للسياسات السعودية ضد إيران على قاعدة البعد الطائفي أو من منطلق أن إيران مصدر خطر مُتحقق على أمن ومصالح دول الخليج والغرب في الخليج، بل تعتبر أن إيران أصبحت قابلة للتأهيل دبلوماسيًا وأن على السعودية أن تتفهم هذا التحول في السياسة الأمريكية، ولذلك تقوم السياسة الأمريكية اليوم أساسًا على منع توسع الحرب الإقليمية، والدعوة إلى حل ا لأزمات بالطرق السلمية والمتداخلة أمنيًا بسرية تامة وعسكريًا بشكل محدود ومتدرج، في ظل انتقادات غير معهودة للسياسة السعودية، وفي المقابل مغازلة، لا تزال تثير الكثير من التساؤلات، إزاء إيران ودورها وسياستها، رغم استمرار الاتهامات لها برعاية الإرهاب ودعمه على أكثر من صعيد.

الموقف الأوروبي

تُشير معطيات ومؤشرات السياسة الخارجية الأوروبية في العقديْن الأخيريْن إلى أن السياسة الأوروبية لا تزال تنقاد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، أو تتعاون معها أو تدعمها حتى في ظل بعض الانتقادات التي يوجهها الاتحاد أو برلمانيوه أو بعض أعضائه لهذه السياسة الأمريكية أو تلك بين الحين والآخر، ولذلك وبرغم رصد بعض المواقف التي قد تبدو متباينة عن الموقف الأمريكي لكنها في الواقع العملي وفي العمل الدبلوماسي الدولي تقف جنبًا إلى جنب مع السياسة الأمريكية في المنطقة.

وفي هذا السياق دعت إيطاليا كلًا من السعودية وإيران "للحد من التوتر، وعدم السير نحو التصعيد"[١٠]. ومن جانبها دعت فرنسا، الرياض وطهران إلى "ضبط النفس، وخفض حدة التوتر الدبلوماسي بينهما"[١١]. بينما قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إن "التوتر الدبلوماسي بين السعودية وإيران يثير قلقًا كبيراً"، مؤكدًا "إدانة بلاده أحكام الإعدام تحت أي ظروف، بما فيها تلك التي تجري في السعودية"[١٢].

الموقف المصري

تعتبر مصرَ رسمياَ المملكة العربية السعودية شريكاً وحليفاً، وأن أمنها القومي جزء من الأمن المصري، وأكد ذلك الرئيس السيسي في أكثر من خطاب بالتأكيد على دعم مصر لأمن الخليج وبالأخص السعودية، حيث تتحرك مصر مع السعودية في إطار ثلاثة تحالفات: الأول هو التحالف العربي "عاصفة الحزم" لمحاربة الحوثيين واستعادة الشرعية في اليمن، والثاني هو التحالف العربي الإسلامي لمحاربة الإرهاب في المنطقة، والثالث هو التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا والعراق بقيادة الولايات المتحدة.

وقامت مصر بدعم الموقف السعودي في هذه الأزمة في مجلس الأمن (تولت مصر عضوية مجلس الأمن كعضو غير دائم في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٦) مما أدى إلى إدانة مجلس الأمن بالإجماع للاعتداءات الإيرانية على البعثتين الدبلوماسيتين السعوديتين في إيران، أما على الصعيد الشعبي فقد أيد الشعب المصري بكامل قواه السياسية والاجتماعية المواقف السعودية.

غير أن مصر تحتفظ لنفسها بمسافة مهمة للمناورة في هذه الأزمة، حيث تكتفي بالتصريحات المؤيدة للمملكة والداعمة لها خاصة في الإعلام، لكنها عملياً لم تشارك في عمليات القصف الجوي أو القوات البرية للتحالف العربي ضد الحوثيين، ولا تقف في مربع مواجهة النفوذ المتزايد لإيران، وتتخذ موقف متبايناً عن

---

١٠ http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86/502292

١١ http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86/502292

١٢ http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86/502292

الموقف السعودي إزاء كل من الأزمة السورية والعراقية، ما يجعلها في الموقف الوسط المائل إلى السعودية، ربما مثل تركيا وباكستان.

الموقف الروسي

مثّل الموقف الروسي نقطة غامضة رغم رفضه لحرق المقرات الدبلوماسية السعودية، وحتى عرضه الوساطة بين الطرفيْن، لكن المحاولات الخليجية لاستقطاب روسيا في الأزمة لصالح الموقف السعودي لم تلقَ النجاح بسبب الارتباطات الاستراتيجية بين روسيا وإيران في كل من العراق وسوريا، وربما في أماكن أخرى، إضافةً إلى العلاقات الثنائية القوية بين روسيا وطهران، ولذلك أعلنت وزارة الخارجية الروسية استعداد روسيا لدعم الحوار بين طرفيْ الأزمة.

لكن مصالح روسيا في النفط والغاز وأسعاره ما زالت تلقي بظلالها على موقفها هذا، لأن كلًا من إيران والسعودية يُعدّ من دول أوبك الرئيسية المصدرة للنفط، خاصة بعد رفع العقوبات عن إيران فيما يتعلق بالنفط. ولذلك يمكن اعتبار الموقف الروسي محايدًا، لكنه مائل إلى إيران قليلًا.

تشكل هذه القراءة والتحليل لمواقف هذه الأطراف المركزية في أزمات المنطقة ثقلًا مهمًا في منع توسع نطاق الأزمة بين الطرفيْن لدرجة التدهور، لكن هذه المواقف لا تُسعف الطرفين لحل الأزمة، وإن عرض جميعهم باستثناء الولايات المتحدة الوساطة الدبلوماسية بين الطرفيْن والتي لم تتحقق علنًا حتى وقت إعداد هذا التقرير.

ولذلك، وبرغم ثقل هذه الدول وعلاقاتها المهمة مع كل من السعودية وإيران، غير أنه يصعب حساب مواقفها وسياساتها إلى جانب أي من الطرفيْن ضد الآخر، وذلك لاعتبارات مصالحها وارتباطاتها الاستراتيجية بكل منهما، وربما بكليهما كما أظهر التحليل أعلاه، وهو ما يُقوّي مسار احتواء الأزمة وتحييدها دون التوصل بالضرورة إلى حلٍّ لها قبل حلِّ الأزمتين اليمنية والسورية.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات السعودية–الإيرانية

- **استمرار المواجهة السياسية والتصعيد الإعلامي ودعم الوكلاء في الحروب الأهلية (جمود الأزمة على ما هي عليه)**
  - **توصيف السيناريو**

تمسّك الطرفين بمواقفهما الحالية، وعدم اتخاذ خطوات جديدة تدفع باتجاه التأثير في مسار مستوى تأزم العلاقات القائم، واستمرار صراعهما على النفوذ، وربما فتح ساحات جديدة للحرب غير المباشرة.

- **شروط تحقق السيناريو**

١. تمسك طرفي الأزمة بمواقفهما الراهنة، وغياب الرغبة والاستعداد للخروج من حالة الأزمة والقطيعة والمواجهة السياسية والإعلامية.
٢. استمرار ميزان القوى الحالي سياسيًا وميدانيًا في المواجهة بين الطرفين التي يجري خوضها في العديد من الدول وخاصة في اليمن وسوريا.
٣. غياب المبادرات والوساطات الإقليمية والدولية الجادة للخروج من الأزمة.
٤. مواصلة إيران دعم الحوثيين في اليمن واستمرار تدخلاتها العسكرية والسياسية في سوريا والعراق والبحرين.
٥. غياب التوافق بين إيران والسعودية بخصوص معدلات إنتاج النفط، وتوظيف حجم الإنتاج وأسعار النفط في المواجهة المحتدمة بين الطرفين.

- **النتائج المترتبة على تحقق السيناريو**

١. استمرار القطيعة السياسية والدبلوماسية والتوتر في العلاقات بين الجانبين، ومواصلة التصعيد والتراشق الإعلامي المتبادل بين الطرفين.
٢. استمرار المواجهة والحشد الإقليمي وبناء المحاور والتحالفات المتعارضة.
٣. استمرار حالة الفوضى الإقليمية، وتقليل فرص تحقيق الاستقرار، والتأثير سلبًا في فرص التوصل إلى حلول للعديد من الملفات الإقليمية الساخنة في سوريا واليمن والعراق، وذلك عبر تصلب حلفائهما في المفاوضات السياسية تجاه الازمة السورية واليمن.
٤. استمرار الانقسام والتصعيد الطائفي وربما اتساعه، بما يحمله من أخطار على مستقبل المنطقة.
٥. توفير فرصة لتنامي جماعات التطرف والإرهاب التي تتغذى على الصراع والفوضى والاحتقان الطائفي.
٦. استمرار حالة الفوضى في الأسواق النفطية نتيجة صعوبة الوصول إلى توافق سعودي-إيراني على توزيع حصص الإنتاج وبالتالي المحافظة على سعر النفط بما يحقق مصالحهما.

- **<u>التصعيد والمواجهة المباشرة</u>**

- **توصيف السيناريو**

تصاعد الأزمة بين الطرفين سياسيًا وإعلاميًا، مع وقوع احتكاكات ميدانية في بعض ساحات المواجهة غير المباشرة في كل من سوريا واليمن، وربما منطقة الأهواز ومناطق الأكراد في إيران، والمنطقة الشرقية في السعودية.

- **شروط تحقق السيناريو**

١. تزايد حدّة التوتر بين الطرفين بشكل كبير، وخروج الأزمة عن نطاق السيطرة.
٢. رغبة أحد الطرفين أو كليهما بالانتقال من حالة المواجهة غير المباشرة إلى المواجهة والاشتباك المباشر نتيجة التعرض لضغط غير محتمل، أو نتيجة حادث عرضي مفاجئ.
٣. استمرار بؤر التوتر دون حلّ في كل من سوريا واليمن، اللتين تتعارض فيهما توجهات الدولتين بصورة قوية.
٤. تفاقم حالة التحشيد السياسي وصراع المحاور بين إيران والسعودية.
٥. تزايد الخلاف بين الطرفين بخصوص الأسعار ومعدلات الإنتاج اليومي من النفط (حرب أسعار النفط).

- **النتائج المترتبة على السيناريو**

١. تصعيد سياسي وميداني خطير، وتنامي فرصة الانزلاق نحو مواجهة إقليمية يصعب التنبؤ بتداعياتها سياسيًا واقتصاديًا على البلديْن وعلى الأوضاع في المنطقة.
٢. تصاعد في حالة الفوضى وتهديد كبير للاستقرار الإقليمي، وانجرار بعض دول المنطقة للمشاركة في المواجهة الإقليمية، وتعزيز صراع الأحلاف والمحاور في المنطقة.
٣. زيادة الصعوبات والتعقيدات أمام فرص الوصول إلى حلول وتسويات سياسية للملفات الإقليمية العالقة في كل من سوريا واليمن والعراق.
٤. تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة وانتقاله إلى مستويات أكثر خطورة.
٥. توفير فرصة لتنامي التشدد والإرهاب في المنطقة.

- **<u>التهدئة وتبريد الأزمة</u>**

- **وصف السيناريو**

اتخاذ قرار من كلا الطرفين بتهدئة التوتر وتبريد الأزمة وبالحيلولة دون تفاقمها، والقيام ببعض خطوات وبوادر يحسن النية من قبيل وقف التصعيد السياسي والتراشق الإعلامي.

- **شروط تحقّق السيناريو**

١. توفر القناعة لدى الطرفين بضرورة تهدئة الأزمة وتخفيف حدة التوتر نتيجة القناعة بالتداعيات السلبية لاستمرار حالة التصعيد.
٢. الوصول إلى تفاهمات سياسية في اليمن أو سوريا نتيجة الجهود السياسية الدولية، وشعورهما بتحقيق جزء من أهدافهما السياسية ومصالحهما في كل منها، وهو ما سينعكس إيجابا على العلاقة بين الطرفين وأن يقلص نقاط الخلاف والتوتر.

٣. تدخل أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لدى الطرفين وبذل وساطات جادة وعملية للتهدئة، انطلاقا من القناعة بالتأثيرات السلبية لاستمرار الأزمة على مصالح هذه الأطراف أيضا.
٤. تجنّب القيام بخطوات استفزازية من الطرفين أو من حلفائهما بالوكالة.

- **النتائج المترتبة على تحقق السيناريو**

١. توفير أجواء هادئة وإيجابية، يمكن أن تشكّل مرحلة انتقالية نحو تجاوز الأزمة وانفراج العلاقات.
٢. تهدئة نسبية لحالة التوتر في المنطقة، وتراجع في حدّة صراع المحاور الإقليمية، وتوفير فرص أفضل لحل بعض الملفات الإقليمية العالقة.
٣. وقف حرب أسعار النفط، وتوفير فرصة للتفاهم على معدلات الإنتاج.
٤. تراجع محدود في أجواء التوتر والصراع الطائفي.
٥. حرمان قوى التشدد والإرهاب من الاستفادة من أجواء التصعيد والاحتقان السياسي والطائفي والميداني في التمدد وإيجاد محاضن شعبية أوسع.

- **<u>التفاهم والانفراج وانتهاء الأزمة</u>**

- **وصف السيناريو**

الخروج من حالة الأزمة، وإنهاء التوتر السياسي، ووقف التراشق الإعلامي، واستئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين.

- **شروط تحقق السيناريو**

١. توفير أجواء من التهدئة السياسية ووقف التحريض الإعلامي المتبادل.
٢. بناء إجراءات ثقة وإجراء حوارات مباشرة أو عبر وسطاء إقليميين ودوليين.
٣. وصول الطرفين إلى قناعة بضرورة إنهاء الأزمة ووقف تداعياتها السلبية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
٤. إبداء إيران حسن النوايا إزاء السعودية والجوار العربي، وتوجيه رسائل طمأنة بعدم الرغبة بالهيمنة وبسط النفوذ والتدخل في الشؤون العربية. وتنامي نظرية التعايش وتقاسم النفوذ وحل المشاكل الاقتصادية عند كل طرف، بل والتعاون الاقتصادي بينهما.

- **النتائج المترتبة على تحقق السيناريو**

١. الخروج من أزمة العلاقة بين البلدين وإنهاء القطيعة السياسية.
٢. توفير فرصة مهمة للخروج من حالة الفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم، وللخروج من حالة صراع المحاور باتجاه توافقات إقليمية، بما يتيح فرصة جيدة للتوصل إلى حلول لعدد من الملفات الإقليمية الساخنة في سوريا واليمن والعراق.

٣. تراجع حدّة الصراع والاستقطاب الطائفي.
٤. إضعاف التوجهات المتشددة والممارسات الإرهابية في المنطقة.
٥. زيادة فرص التفاهم على تنظيم مستويات إنتاج النفط وضبط معادلة الأسعار وتحسن انعكاس ذلك على اقتصاد البلدين.

- **<u>الترجيح بين السيناريوهات</u>**

بالرغم من التوتر في الأزمة بين الطرفين، غير أن وصولها إ لى المواجهة العسكرية المباشرة لا زال بعيداً، لارتباطه الوثيق بأبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية مكلفة لكل منهما، حيث إن شبح الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ونتائجها الكارثية لا زال يلاحق إيران وهو حاضر في ذاكرة القيادة السعودية، كما أن ثمة خشيةً من قبل كلا الطرفين أن يضعف أحدهما الآخر لصالح أطراف أخرى كإسرائيل التي تتوق لوضع أقدامها على رمال الخليج العربي! وهو ما سيشكل تهديداً للأمن القومي لكل منهما، ناهيك عن تزايد فرص انفجار الصراع الاقتصادي المتعلق بأسعار النفط والإنتاج، الأمر الذي قد يهدد الوضع الاقتصادي لكلا الطرفين.

من جهة أخرى، فإن استمرار الأزمة على ما هي عليه ينتقص من قدرات الطرفين على التنمية ومن دورهما في حل المشاكل الإقليمية الأخرى التي يتصارعان فيها بشكل غير مباشر، وهي أزمات تستنزفهما اقتصادياً وعسكرياً وفكرياً، وتضعف قدراتهما القيادية بعد انتهائها حتى لو حقق أي منهما أي انتصارات بتقديره عبر الحلول الأمنية والعسكرية، ناهيك عن استمرار تآكل التأييد الشعبي لأطراف هذه الأزمات الإقليمية الخطيرة بين الدول الإسلامية وتراجع القدرة لدى كل منهما على تبرير استمرارها أو رفض حلها، ولذلك فإن سيناريو الوضع الساخن للأزمة أو التصعيد للمواجهة المباشرة غير متاح لأي منهما وفق التقديرات المصلحية وظروف المنطقة وظروف كل منهما .

ولذلك، فإن التقرير يرى أن كلا الطرفين (إيران والسعودية) ينتظر مبادرات الحوار والتصالح من قبل طرف ثالث ليضع شروطاً تحقق له بعض مطالبه، وليستخدمها لتبرير تراجعه عن الأزمة، وقد يؤدي هذا الأمر(الانتظار والرهان على تدخل طرف ثالث) إلى تبريد الأزمة بمظهرها المباشر، وأن يتجه الطرفان لأدوات أخرى أقل كلفة داخل أراضي الطرف الآخر وعلى مستوى منخفض من الأعمال العنفية، انتظاراً لهذا التحول.

ولذلك يتوقع الفريق أن يعبر حل الأزمة بمرحلتين: الأولى، التبريد والتهدئة وفق السيناريو المطروح، والثانية، التوصل إلى تفاهمات مرحلية ربما تكون أقل من عودة العلاقات الطبيعية أو التعاون فيما بينهما، ولكن على أقل تقدير السماح بحل بعض الأزمات القائمة مع بعض التعنّت المؤقت كما في الحالة اليمنية والسورية، وهو ما يسعى الطرفان لتحقيقه (أي سيناريو التفاهم والانفراج) ولكن بشروط تخدم مصالحه، لما

له من انعكاسات متحققة إيجابية على كلا البلدين سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، وانعكاساته المهمة المتوقعة على المستوى الإقليمي، حيث يسهم تحققه بـ الخروج من حالة الفوضى في المنطقة، ويحدّ من خطورة الاستقطاب الطائفي، ومن شأنه أن يُضعف التوجهات المتشددة في المنطقة، ويفتح الطريق لتحقيق حالة من التفاهم والتعاون الإقليمي عوضًا عن استمرار صراع المحاور بينهما، كما يحفظ لكل منهما دوره ووزنه وحجمه وبكلفة اقل بكثير في كل ملفات المنطقة.

خامسًا: التوصيات

من أجل زيادة فرص تحقق هذا السيناريو (التهدئة ثم التفاهم والانفراج) وتحويله إلى خيار لدى الطرفين، وإلى خيار إقليمي ودولي في التعامل مع الأزمة القائمة بينهما، **يقترح تقرير فريق الأزمات العربي** عدداً من التوصيات لمختلف الأطراف، ومنها:

١. التزام الطرفين حالة من التهدئة ووقف التصعيد السياسي والتحريض الإعلامي، من أجل تهيئة الظروف للقيام بمبادرات إيجابية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتعبئة الطائفية المعقدة.
٢. بذل جهود وساطة إقليمية ودولية من قبل الأطراف المعنية بإنهاء الأزمة وباستعادة الاستقرار الإقليمي والخروج من حالة الفوضى، لجمع الطرفين على طاولة حوار يتم فيه مناقشة القضايا الخلافية العالقة، ويُقترح كلٌّ من تركيا وباكستان للعب هذا الدور.
٣. إعلان كل طرف احترامه لسيادة الآخر وخصوصياته، ورغبته بإنهاء أزمة العلاقات الحالية، واستعداده للقيام بخطوات مهمة لتجاوز نقاط الخلاف، وهو ما عبّرت عنه بعض قيادات البلدين.
٤. اتخاذ إجراءات مناسبة بتنسيق وسطاء لمواجهة التصعيد والتحريض الطائفي، ومنع المتشددين في الطرفين من نشر خطاب وثقافة الكراهية.
٥. السعي للتوافق على حل (عربي-تركي-إيراني) للأزمات في سوريا واليمن والعراق، واعتباره مدخلا لإعادة بناء المنظومة الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة لصالح شعوبها، والضغط على الأطراف المعنية بكل منها لتليين مواقفها، ووقف الاعتماد على التدخل الدولي صاحب المصالح الأخرى سواء من الشرق أو من الغرب.

Executive Summary

Saudi-Iranian Relations Crisis

The tension escalated in the Saudi-Iranian relations in January 2016. Demonstrators set Riyadh's embassy and consulate in Tehran ablaze to protest over the execution of Saudi Shia cleric Nemr Al-Nemr earlier in the month, while the security forces just kept watching. Therefore, the kingdom immediately withdrew its ambassador and severed the diplomatic ties with Tehran. The present ACT's report discusses the dimensions of the crisis. It investigates a background of the situation; each party's strengths; influential factors and responses; and possible scenarios for the bilateral ties' future. Finally, recommendations are made for those concerned and the two main parties.

Thus, it has become clear that the Iranian influence in the Iraqi political scene as well as in Syria and Lebanon has given Tehran an advantage. However, Riyadh did not accept the same to apply to Yemen, which has historically always been part of the kingdom's national security. This stance was assisted by the political change seen upon the death of King Abdullah bin Abdu-Aziz and King Salman's takeover in January 2015.

In its elaboration on the strengths of both countries, the report confirms their geographical, political, human, economic and military features, which have empowered them to occupy an advanced position in the global classification of the international powers.

Moreover, the Syrian crisis is linked to political, security, economic and sectarian motives. In political terms, due to the outbreak of the Arab Spring and its outset in Syria, Tehran has adopted the direct intervention policy, gathered all its arms and militias on the Syrian land and further consolidated support to armed sectarian groups in Iraq and Yemen. On the other hand, Riyadh is launching an air and land war within an Arab coalition in Yemen against the militias of Al-Houthi – Iran's ally – and collaborators of former President Ali Abdullah Saleh's supporters, who brought down the Yemeni government.

In security terms, after the outbreak of the Arab uprisings, Washington became more inclined to abandon its allied regimes in the region. As a result, Saudi Arabia's concerned intensified that the US would turn to be unreliable. Later, the nuclear agreement came in July 2015, implying rapprochement between Washington and Tehran and maximizing the Saudi fears.

In economic terms, the IAEA announced that Iran was committed to the above accord. Therefore, the US and EU would lift the sanctions based on the nuclear programme.

In sectarian terms, Iran claims to represent all the Shia Muslims all over the world, whereas Saudi Arabia adopts Sunni Islam. These roles are reflected in their foreign policy.

The four following scenarios are proposed for the crisis: continuity of the political dispute, media escalation and support of proxies in civil wars (freeze); aggravation and direct confrontation; cooling; and understanding and détente.

In spite of the tension, a military confrontation is still unlikely. Such a choice is closely connected to political, economic and military aspects costly for both. In addition, they are worried that if the other party is weakened, others – like Israel – may seize the opportunity to dominate the Arabian Gulf. That would threaten their national security. The growing possibilities of a conflict over oil prices and production could also jeopardize their economic situation. Thus, the ACT expects the problem to go through two stages. The first has to do with cooling – as mentioned above. The second may include temporary understandings below natural relations or cooperation, at least allowing for the settlement of outstanding issues. As both aim at understandings and détente but for their own benefit, they could be a little stubborn in the Yemeni and Syrian cases. Here, they could have definite gains in the political, economic and security fields, and significant regional results will be seen.

Finally, in a bid to encourage the final scenario (understandings and détente), the ACT makes a number of recommendations to all parties, mainly:

- A state of calm needs to be maintained at political and media levels. That would pave the way for other positive initiatives, especially with reference to the complicated sectarian mobilization.
- Regional and international mediation efforts shall be exerted by the parties concerned with putting an end to the crisis, restoring stability in the region and halting the state of chaos. Turkey and Pakistan are proposed for gathering Riyadh and Tehran to discuss the outstanding issues.
- Hardliners from both sides should be prevented from promoting the discourse and culture of hatred.